

28 April 2000
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠

نيويورك، ٢٤ نيسان/أبريل-١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠

رسالة مؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ من الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيس المجموعة العربية لشهر نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وبالنيابة عن الدول
الأعضاء في جامعة الدول العربية، أتشرف بأن أنقل إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم
انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ ورقة عمل بشأن تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط
الذي أعتد عام ١٩٩٥. وأكون ممتنا لو عملتم على إصدار هذه الورقة كوثيقة من وثائق
مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠.

(توقيع) جاسم محمد بوعلالي

مرفق للرسالة المؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ الموجهة إلى رئيس مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ من الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة

ورقة عمل مقدمة من دولة البحرين، بالنيابة عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، عن تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمد عام ١٩٩٥

اعتمد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥ مجموعة تتألف من ثلاثة مقررات وقرار واحد بشأن الشرق الأوسط.

وكان قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، الذي اشتركت في تقديمه الدول الثلاث الودية، والذي اعتمد بتوافق الآراء، القرار الوحيد المتعلق بمنطقة جغرافية بعينها. وكان اعتماد ذلك القرار تعبيراً واضحاً من جانب الدول الأطراف عن قلقها إزاء خطورة الوضع في الشرق الأوسط نتيجة لوجود منشآت نووية إسرائيلية لا تخضع للضمانات في المنطقة، مما يعرض للخطر السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

ومنذ عام ١٩٩٥، استجدت تطورات ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أثناء مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، ألا وهي:

- ١ - أصبحت كل دول المنطقة أطرافاً في المعاهدة، باستثناء إسرائيل.
- ٢ - لا تزال إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، والتي لا تزال ترفض إخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- ٣ - اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للسنة العشرين على التوالي لقرار يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.
- ٤ - التأييد الساحق للقرار الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين فيما يتعلق بخطر انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط (القرار ٥١/٥٤)، الذي دعا إسرائيل، باعتبارها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة والتي لم تعلن اعترافها بالانضمام إليها، إلى الانضمام إلى المعاهدة دون إبطاء، وإلى عدم تطوير أو إنتاج أو

اختبار أو الحصول بأية صورة أخرى على أسلحة نووية، وإلى التخلي عن حيازة الأسلحة النووية، وإلى إخضاع كل منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا التأيد يعكس قلق المجتمع الدولي المتزايد إزاء استمرار إسرائيل في تحدي النداءات المتكررة إليها للانضمام إلى المعاهدة.

٥ - اعتماد هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح بالإجماع، في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٩، للمبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، وهي المبادئ التي شجعت على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فضلا عن إنشاء مناطق خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل.

وللأسف، فإن انضمام دول المنطقة إلى المعاهدة لم يحقق لها الأمن اللازم من خطر انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار إسرائيل في تحدي تلك النداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما تحديها السافر لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، برفضها الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا يزال مصدرا للقلق البالغ. ولا بد من الإشارة إلى أن الوفود العربية في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها قد أعربت بوضوح عن ذلك القلق عند اعتماد مجموعة المقررات والقرار ككل عام ١٩٩٥.

وعملا بالمقرر الأول لعام ١٩٩٥ المتعلق بتعزيز عملية الاستعراض، ينبغي على مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ أن يتطلع إلى المستقبل وأن ينظر إلى الماضي بالمثل، وأن يقيّم نتائج الفترة قيد الاستعراض، بما في ذلك تنفيذ التعهدات التي التزمت بها الدول الأطراف بموجب المعاهدة، وأن يحدد المجالات التي ينبغي السعي إلى إحراز مزيد من التقدم فيها مستقبلا وسبل إحراز هذا التقدم.

ويجب على جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، وعلى الأخص الدول الثلاث الوديدة، أن تتحمل مسؤولياتها، وأن تتعاون، وأن تقوم بصفة خاصة ببذل قصارى جهدها لتحقيق التنفيذ الكامل للقرار المذكور. فدور الدول الثلاث الوديدة في الوفاء بمسؤولياتها الأولية بحكم اشتراكها في تقديم قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط هو دور بالغ الأهمية في تنفيذ القرار بإخلاص وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

ومطلوب منها أن توضح في مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة التدابير التي اتخذتها لضمان التنفيذ الكامل للقرار وتحقيق أهدافه.

وترحب الدول العربية في هذا الصدد بالمقرر الذي اتخذته مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة بإنشاء هيئة فرعية تابعة للجنة الرئيسية الثانية للنظر في المسائل الإقليمية، بما في ذلك ما يتعلق بالشرق الأوسط وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وتقديم توصيات بشأن تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥.

ومن ثم، يجب على مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ أن يتناول هذه القضية الهامة؛ وبغية تصحيح عدم التوازن السائد في منطقة الشرق الأوسط، يجب القيام بما يلي:

- يجب أن يدرج هذا المؤتمر في نتائجه النهائية دعوة لا لبس فيها تطالب بانضمام إسرائيل إلى المعاهدة دون مزيد من الإبطاء، وإخضاع جميع منشآتها وموادها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- يجب أيضا أن تتضمن النتائج النهائية لمؤتمر الاستعراض التزاما واضحا من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وفقا لالتزاماتها بموجب المادة الأولى من المعاهدة، بألا تنقل إلى إسرائيل، أية أسلحة نووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، أو تتيح لها السيطرة على مثل هذه الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة، بأية صورة مباشرة أو غير مباشرة، وبأن تتعهد كذلك بألا تساعد إسرائيل بأي شكل من الأشكال التي من شأنها أن تسهم في قدرتها على تصنيع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو حيازتها بأية صورة أخرى، أو تتيح لها السيطرة على مثل هذه الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة في ظل أي ظرف من الظروف على الإطلاق.
- علاوة على ذلك، يجب على جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وفقا للفقرة السابعة من ديباجة المعاهدة ووفقا للمادة الرابعة منها، أن تعلن التزامها بألا تنقل إلى إسرائيل معدات أو معلومات أو مواد أو منشآت أو موارد أو أجهزة تتصل بالأسلحة النووية، أو أن تقدم مساعدة إلى إسرائيل في الميدان النووي، طالما ظلت غير طرف في المعاهدة، وطالما ظلت لا تخضع جميع منشآتها وموادها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.